تطبيقات كما أخرجه أحمد في مسنده وأورده في علله

د. أحمد عبد الستار جاسم كلية القانون / جامعة ديالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(المقدمة)

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، وصلاةً وسلاماً على إمام المتقين وقائد الغّر المحجلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

اختلفت أنظار العلماء في الحكم على أحاديث (المسند) للإمام احمد ، فذهب فريقٌ منهم إلى القول بان كل ما في (المسند) صحيح ، وذهب آخرون إلى أن فيه من (الضعيف) ، بل و(الموضوع) أيضاً !.

وبين هذا القول وذاك رأيت أن انظر مع الناظرين في هذه المسألة ليتنني أحرر فيها أمراً ما ، يفيد الباحثين والدارسين لـ (المسند) !!.

ولما كانت وجهة الشيخين – البخاري ومسلم- وغيرهما التصنيف في الصحيح المجرّد ، كانت وجهة الإمام احمد هي جمع حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) في كتاب واحد ، كما هو معلوم لدى أهل العلم بالحديث ومناهج المصنفين (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ ..الآية [١]).

ومن هنا كانت البداية في تتبع أحاديثَ في (المسند) كان قد أعلّها الإمام احمد نفسه في كتابه (العلل ومعرفة الرجال) ، وهذا أول القَطْر على أن في (المسند) من المعلول الضعيف ، فضلاً عن كونه لم يصُنف في الصحيح المجرد.

فذهبت أتتبع عدداً من هذه الأحاديث الكثيرة في الكتابين كمادة لبحثٍ بعنوان (تطبيقات لما أخرجه أحمد في مسنده وأورده في علله).فجاء محتوياً على أربعة مطالب . والله أسال الإخلاص والقبول في القول والعمل.

الباحث

٢٠٠٧/١٢/٣٠

---

١ سورة البقرة آية (١٤٨).

المطلب الأول

كلمة في منهج الإمام أحمد في مسنده:

جاء في (الخصائص) لأبي موسى المديني ، عن الإمام أحمد مجيباً ولده عبد الله ، وقد سأله عن حديث في (المسند) يرويه عبد العزيز بن أبي روّاد ؟ فقال: لا يصحّ ... الأحاديث بخلافه ، قصدتُ في (المسند) الحديث المشهور، وتركتُ الناس تحت ستر الله تعالى ، ولو أردتُ أن أقصد ما صحّ عندي ، لم أرو من هذا (المسند) إلاّ الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بنيّ تعرف طريقتي في الحديث ، لستُ أُخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه أ.هـ[٢]

وهذا أصله الذي بنى عليه مذهبه ، وهو لا يقدّم على الحديث شيئاً ، لا عملاً ولا قياساً ، ولا قول صاحب ، وإذا لم يردْ في المسألة حديثٌ صحيح ، وكان فيها حديث ضعيف ، وليس في الباب شيءٌ يردُّه عَمِل به ، فإن عارضه ما هو أقوى منه تركه للمُعارض القويّ ، وإذا كان في المسألة حديث ضعيف وقياس ، قدّم الحديث الضعيف على القياس.[٣]

ثم إن الإمام أحمد كان يختار أحاديثه ويحتاط لها ، فإنه بقي ينظر في (المسند) حتى آخر حياته ، يضرب على ما هو معلول منها لكنه لم يُتمّ عمله هذا قبل موته - رحمه الله تعالى-.

قال أبو موسى المديني: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد في (مسنده) قد احتاط فيه إسناداً ومتناً... عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: يُهلك أُمتي هذا الحيُّ من قريش. قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم !.

قال عبد الله: قال لي أبي ، في مرض موته الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ. يعني قوله: (اسمعوا وأطيعوا واصبروا). وهذا مع ثقة رجال إسناده ، حين شدّ لفظه عن الأحاديث المشاهير ، أمر بالضرب عليه...أهـ[٤]

---

٢ ينظر خصائص (المسند): ٢٧. للحافظ أبي موسى المديني (ت٥٨١هـ). المطبوع في الجزء الأول من مسند الإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر.

٣ ينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين:١/ ٢٩-٣٢ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)راجعه: طه عبد الرزاق سعد.دار الجيل. بيروت - لبنان. ١٩٧٣م.ومقدمة المسند الأحمدي: ٧٧. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط.دار الرسالة، بيروت - لبنان. ١٩٩٧م.

٤ ينظر الخصائص: ٢٤.

قلت: وقد تتبعتُ هذا الحديث ، فوجدته في أصل (المسند)[٥] ! والظاهر أنه من جملة الأحاديث التي ضرب عليها الإمام أحمد ، ولم يقبلها في (المسند) غير أنها كتبت من تحت الضرب !.

المطلب الثاني

ليس كل ما في (المسند) صحيح:

وحول ما إذا كان في (المسند) أحاديث ضعيفة أو معلولة ، فهذا مما يُسلِّمُ به مَنْ له معرفةٌ بهذا الشأن.

قال عبد الله: وأخرج فيه - يعني في (المسند) - أحاديث معلولة ، بعضها ذكرَ عللَها ، وسائرها في كتاب (العلل) لئلا يخرّج في الصحيح أ.هـ[٦].

فالمقصود من هذا كله ، أنه ليس كل ما رواه الإمام أحمد في (المسند) وسكت عنه ، هو صحيح عنده ، وحتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه ، لم يكن قوله حجةً على نظيره[٧]. قال ابن تيمية -رحمه الله-: وكل من عرف العِلمَ يَعْلَمُ أنْ ليس كل حديث رواه أحمد في (الفضائل) ونحوه يقول: إنه صحيح ، بل ، ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح. بل ، أحاديث مسنده هي التي رواها الناس ، عمّن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه.

وقد يكون في بعضها علةٌ تدل على أنه ضعيف ، بل ، باطل. لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها[٨] أ.هـ

وقال الحافظ ابن حجر: و(مسند أحمد) ادّعى قومٌ فيه الصِّحة ، وكذا في شيوخه وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً.

---

٥ المسند: ٢/ ٣٠. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.دار المعارف - القاهرة. ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٦ فهرست بن خير: ١٤٠.لأبي بكر محمد بن خير (ت٥٧٥هـ).منشورات مكتبة المثنى - بغداد. مصورة عن طبعة الخانجي - القاهرة. ط٢/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

 ينظر مقدمة المسند الأحمدي: ٧٦.

٨ منهاج السنة:٢٣٢/٧. منهاج السنة النبوية المؤلف : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس الناشر : مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ تحقيق : د. محمد رشاد سالم.

والحق أن أحاديثه غالبها جياد ، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات ، وفيه قليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، وبقي منها بعده بقية ، وقد ادعى فيه قوم أن فيه أحاديث موضوعة.! [٩].

وبعد ما تقدم ، فهناك من العلماء من يصعب عليه التخلي عن قول: إن كلَّ ما في (المسند) صحيح. كما حصل هذا من بعض معاصري ابن الجوزي. فقال: كان قد سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند الإمام أحمد ، ما ليس بصحيح ؟ فقلت : نعم. فعظّم ذلك جماعةٌ يُنسبون إلى المذهب فحملت أمرهم على أنهم عوام [١٠] أ.ه

المطلب الثالث

هل يوجد في (المسند) حديث موضوع:

قد شنع ابن تيمية على من قال أن في (المسند) أحاديث موضوعة من رواية الإمام أحمد ، فقال: ثم زاد ابنه - عبد الله على (مسند أحمد) زيادات ، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات ، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ، فظنَّ ذلك الجاهل ، أنه من رواية أحمد ، وأنه رواها في (المسند) وهذا خطأ قبيح أ.هـ[١١].وقال الحافظ الذهبي: فيه - يعني في المسند - جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحر.. أ.هـ[١٢]

قلت: من الشائع خطأً ، وأطلقه أهل العلم تجوزاً من أن جميع ما في (المسند) هو للإمام أحمد ، بما في ذلك زيادات ابنه عبد الله ، و زيادات أبي بكر القطيعي!.و ليس الأمركذلك عند التحقيق ، فإن زيادات عبد الله ، و زيادات القطيعي ليستا من أصل (المسند)كما صرح بذلك ابن تيمية ، فيكون ما ضرب عليه الإمام أحمد، وما لم يقبله في مسنده من باب أولى ،فلا يدخل في مسنده البتة !.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ٦. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).تحقيق إكرام الله إمداد الحق ط١/دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

انظر صيد الخاطر: ٢٤٥-٢٤٦.لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ).دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. (أوفسيت).

منهاج السنة النبوية:٧/٩٧.

سير أعلام النبلاء: ١١/٣٢٩. للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ).تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف والدكتور محي هلال السرحان مع جماعة آخرين.

ومع أن كلام الذهبي في(المسند) ينصرف إلى ما كان مجرداً من زيادات عبد الله والقطيعي ، وكذا المضرب عليه من قبل الأمام أحمد ، لكنه قد يوهم التعارض مع قول ابن تيمية !.

ولعل قوله - فيما نقله عنه ابن الجزري – يجمع بين قول من أثبت الوضع في (المسند) ومن نفاه إذ يقوله: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ (الموضوع) قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتَعمَّد صاحبُه الكذب ، وهذا مما لا يُعلم أن في (المسند) منه شيئاً...قال: ويراد بالموضوع ما يُعلم انتفاءُ خبره وإن كان صاحبه لم يتعمَّد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في (المسند) منه أ.هـ[١٣]. قال الحافظ ابن حجر..وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها ، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً ، إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك[١٤]، بأنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فتُرك سهواً ، أو ضُرِبَ عليه وكُتب من تحت الضرب[١٥].

وقد أدرج النقاد عدداً من أحاديث (المسند) في سلك الموضوعات أورد الحافظ بن حجر منها تسعة أحاديث - وهي التي جمعها الحافظ العراقي في جزء - وانتقدها[١٦]، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً مما أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) وهي في (المسند) وأجاب عنها حديثاً حديثاً [١٧].

لكنه قد فاته أحاديث أُخر في (المسند) ذكرها ابن الجوزي في (الموضوعات) استدركها الإمام السيوطي في جزءٍ سماه (الذيل المُمَهَّدْ) وأجاب عنها وعدّتها أربعة عشر حديثاً[١٨] .

ينظر المصعّد الأحمد: ٣٥. لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت٨٨١هـ). المطبوع في مقدمة (المسند) للإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد شاكر.

تعجيل المنفعة: ٦.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٧٣/١. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.دار إحياء السنة النبوية. ط٢/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

القول المسدد في الذب عن المسند: ١٠-٤٥. للإمام أحمد المؤلف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)الناشر : مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة الأولى ، ١٤٠١ تحقيق : مكتبة ابن تيمية.

المصدر نفسه: ٤٧-٧٣.

ينظر تدريب الراوي: ١٧٢/١.

فصارت عدّة ما أدرجهُ النقاد في سلك الموضوعات وهي في (المسند) ثمانيةٌ وثلاثون حديثاً.

وأقلُّ ما يقوله المتمكن في هذا الفن بعد النظر في هذه الأحاديث وما أجاب به العلماء عنها: إنها بالغةُ الضعف ، وكثير منها يُعلم بطلان متونها بالبداهة ، فلا يمكن أن تَشُدَّ أزُرَها تلك المتابعات والشواهد.

وأخيراً فلا يغضّ من قيمة هذا الديوان العظيم ، كثرة الأحاديث الضعيفة فيه ، فإن عدداً غير قليل منها صالح للترقي إلى الحسن لغيره والصحيح لغيره ، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد.

وبالجملة فإن أحاديث (المسند) تنقسم بطريق الاستقراء إلى ستة أقسام من حيث الصِّحة والضعف:

- ما هو صحيح لذاته.
- وما هو صحيح لغيره.
- ومنها ما هو حسن لذاته.
- وما هو حسن لغيره.
- ومنها ما هو ضعيف ضعفاً شديداً.
- ومنها ما هو شديد الضعف يكاد يقترب من الموضوع [١٩].

المطلب الرابع

وحين ذهبتُ أُقلّب في كتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد ، وجدتُ فيه عدداً من الأحاديث قد أعلها وتكلم عليها بما لا يدع مجالاً للشك من أنها لا ترقي إلى درجة الصحيح بمفردها ، و هي في أصل (المسند). فاخترت سبعة نماذج على سبيل المثال ، ولو استُقصِيتْ جاءت كتاباً مستقلاً ، منها:

(الحديث الأول):

الحديث في (المسند): ١٠٤/٦.وفي (العلل): ٦٧/١: حدثنا سفيان قال: سمعناه من أربعة عن عائشة رضي الله عنها لم يرفعوه: زُرَيْق ، وعبد الله بن أبي بكر ، ويحيى ، وعبد ربه ، سمعوه من عمرة - يعني القطع في ربع دينار - وقد أعلّه بالوقف.أ.هـ

(الحديث الثاني):

الحديث في (المسند): ٨/٥ و ١٤. وفي (العلل): ٩٣/١:

سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ (من ترك الجمعة عليه دينار، أو نصف دينار يتصدق به ؟) فقال: قدَامةُ بن وَبْرة يرويه ، لا يعرف ، رواه أيوب - أبو

مقدمة المسند الأحمدي: ٨٩/١.

العلاء - فلم يصل إسناده كما وصله همام ، قال: (نصف درهم أو درهم) خالفه في الحكم وقصّر في الإسناد.أ.هـ
قال الباحث: قدامة بن وبرة هو العجيفي[٢٠].قال البخاري: لم يصح سماعه من سمرة..[٢١] ولا يصح حديث قدامة في الجمعة [٢٢].

(الحديث الثالث):

هو في (المسند): ٢٠٧/٢-٢٠٨. وضعفه في (العلل) ١١٩/١.حديث عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ (ردَّ ابنته إلى أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد) وسمعته يقول: قرأت في بعض الكتب عن حجاج قال: حدثني محمد بن عبيد الله العرزمي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن ، جده عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبي: ومحمد بن عبيد الله ترك الناس حديثه.أ.هـ

الجرح والتعديل: (٧٢٧) للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن.الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .والثقات:٣٢٠/٥. الثقات: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ).طبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند. ط١/ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

الصعفاء الكبير:٤٨٤/٣.للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي (ت٣٢٢هـ).تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .والكامل في الضعفاء:٥١/٦. للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عديّ (ت٣٦٥هـ).تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه الأستاذ عبد الفتّاح أبو سنّة.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٢٥٦/١ للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ).تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.عالم الكتب. بيروت - لبنان. ط٢/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. .وتهذيب الكمال:٥٥٦/٢٣.

التاريخ الكبير:١٧٦/١. التأريخ الكبير: للحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٨هـ).دار الفكر - بيروت - لبنان.مصور عن طبعة دار المعارف العثمانية. الهند. ط١/ ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م.

(الحديث الرابع):
هوفي (المسند): ٢٥٣/٤.وفي (العلل): ٢٣٢/١: سألته عن حديث عمر بن بيان ألتغلبي عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ: (من باع الخمر فليشقص الخنازير) قلت: من عمر بن بيان ؟ فقال: لا أعرفه !.أ.هـ

(الحديث الخامس):
هو في (المسند): ٢٥٣/١. وفي العلل: ٢٧٣/١: سمعت أبي يقول في حديث أبي بشر، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس: قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين قد قرأت المحكم. قال: أبي: هذا عندي واه ، أظنه قال: ضعيف.أ.هـ

(الحديث السادس):
هو في (المسند): ٢٦١/٥.وفي (العلل): ٢٩٨/١: سألت أبي عن حديث شعبة ، عن أبي التياح قال: سمعت أبا الجعد ، عن أبي أمامة: خرج النبي ﷺ على قاصّ..الخ قال أبي: لا أدري من أبو الجعد هذا أ.هـ.

(الحديث السابع):
هو في (المسند): ٩٧/٢.وفي (العلل): ٢٨٦/١: إنه قال في حديث ابن عمر: (أحلت لنا ميتتان و دمان..) قال: هو منكر. وضعّفه بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد رواته. أ.هـ

الخاتمة

لقد كان من منهج الإمام احمد _رحمه الله تعالى_ في مسنده هو جمع اكبر قدر ممكن من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ديوانٍ واحد .
لم يكن من منهج الامام احمد في كتابه (المسند) أن يصنف في الصحيح المجرد كما هو حال أصحاب الصحاح .
لقد زيدت في (المسند) زيادات من قبل ابنه عبد الله ، أو من قبل راوية (المسند) احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي.
إن الإمام احمد يُعدُّ بحق واحداً من الأئمة المحدثين القلائل الذين جمعوا هذا الكم الهائل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم .
وتتجلى معرفته وسعة علمه بين علماء الحديث النقاد الكبار، الذين نقدوا الأسانيد وتكلموا في الرجال ، في تعليله لكثيرٍ من الأحاديث التي رويت ، فمحّصه وأبان زيفها ، وعلّم صحيحها من سقيمها.
لا يوجد في (المسند) من الحديث (الموضوع) بمعناه الاصطلاحي، كما رجح ذلك ابن تيمية والذهبي وابن حجر _رحم الله الجميع _.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

المصادر

وحسب التسلسل التاريخي
- القرآن الكريم.
١- المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.دار المعارف - القاهرة. ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
٢- مقدمة المسند الأحمدي: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط.دار الرسالة، بيروت - لبنان. ١٩٩٧م.
٣- التأريخ الكبير: للحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٨هـ).دار الفكر - بيروت - لبنان.مصور عن طبعة دار المعارف العثمانية. الهند. ط١/ ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م.
٤- الضعفاء الكبير:للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي (ت٣٢٢هـ).تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٥- الجرح والتعديل: للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن.الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .
٦- الثقات: الثقات: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ).طبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند. ط١/ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٧- الكامل في الضعفاء:للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عديّ (ت٣٦٥هـ).تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه الأستاذ عبد الفتّاح أبو سنّة.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٨- فهرست بن خير: لأبي بكر محمد بن خير (ت٥٧٥هـ).منشورات مكتبة المثنى - بغداد. مصورة عن طبعة الخانجي - القاهرة. ط٢/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٩- صيد الخاطر: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٧٩هـ).دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. (أوفسيت).
١٠- خصائص (المسند): للحافظ أبي موسى المديني (ت٥٨١هـ). المطبوع في الجزء الأول من مسند الإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر.
١١- منهاج السنة النبوية: منهاج السنة النبوية المؤلف : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس الناشر : مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ تحقيق : د. محمد رشاد سالم.
١٢- سير أعلام النبلاء: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ).تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف والدكتور محي هلال السرحان مع جماعة آخرين.

١٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين:لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)راجعه: طه عبد الرزاق سعد.دار الجيل. بيروت - لبنان. ١٩٧٣م.
١٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ).تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.عالم الكتب. بيروت - لبنان. ط٢/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥- القول المسدد في الذب عن المسند: للإمام أحمد المؤلف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)الناشر : مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة الأولى ، ١٤٠١ تحقيق : مكتبة ابن تيمية.
١٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).تحقيق إكرام الله إمداد الحق ط١/دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
١٧- المصعّد الأحمد: لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت٨٨١هـ). المطبوع في مقدمة (المسند) للإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد شاكر.

١٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.دار إحياء السنة النبوية. ط٢/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.